



وزارة الصحة- سلطنة عُمان
إجتماع الدورة السادسة والخمسون بعد المائة
المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية
جنيف، 3-11 فبراير 2025

[الوثائق: م ت 156/5، و م ت 156/18، م ت 156/19، م ت 156/21]

-تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها

-عمل المنظمة في مجال الطوارئ الصحية

-تنفيذ القرار ج ص ع 75-11(2022)

-الإستعراض الشامل للصحة والتأهب

أرقام البنود: 5، 15، 16، 18

سيدي الرئيس،

الزملاء الاعزاء،

تعرب سلطنة عُمان عن امتنانها للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والقائمين فيه لمساهماتهم في معالجة العدد المتزايد من الحوادث العالمية في السنوات الأخيرة. وتقر سلطنة عمان بالأهمية الحاسمة للتقرير في تسليط الضوء على التحديات الموضحة في التقارير الصادرة من الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أن 4٪ من سكان العالم يحتاجون إلى مساعدات إنسانية؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التعرض لتهديدات صحية طارئة؛ مما أدى إلى انهيار الأنظمة الصحية في بعض البلدان، نتيجة للصراعات المسلحة، وحالات الطوارئ المعقدة.

سيدي الرئيس،

إن تقرير اللجنة الدائمة للوقاية من الطوارئ الصحية والاستعداد لها والاستجابة لها يؤكد على الحاجة الملحة لتحويل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 إلى نهج أكثر استدامة. كما ونعلم جميعاً، أهمية السعي نحو إزالة كافة القيود التي تحد من قدرة العاملين الصحيين على الإبلاغ، وتظل سلطنة عُمان ملتزمة بتبني نهج تعاوني بين مختلف الكيانات الحكومية والخاصة لمعالجة المخاطر المتنوعة، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية العامة، من خلال تحليل المخاطر المستمر وإعطاء الأولوية للتهديدات عالية التأثير.

تماشياً مع هذا الالتزام، تتبنى وزارة الصحة نهجاً موحداً ومتكاملاً عبر جميع القطاعات لتحقيق هدف "الصحة الواحدة"، وتعزيز التنسيق الأفضل لتدابير حماية الصحة العامة. ونشجع الأمانة العامة على التعاون مع الدول الأعضاء في المبادرات التي تمنع إهمال حالات الطوارئ الناشئة عن الصراعات، ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإنشاء قنوات اتصال فعالة للتنسيق بين الحكومات وفرق الاستجابة، وبرامج التدريب المنتظمة، وتمارين المحاكاة المشتركة بين الدول الأعضاء لتعزيز الاستعداد وتحسين خطط الطوارئ القائمة باستمرار.

وفيما يتعلق بالموارد والتمويل، فمن الضروري وضع خطة شاملة لآليات التوريد والتوزيع العادل للموارد، ومن شأن هذا النهج أن يدعم جهود الاستجابة المصممة للتخفيف بشكل فعال من آثار سيناريوهات الطوارئ المختلفة. وفي هذا السياق، اتخذت سلطنة عمان تدابير استباقية من خلال مرسوم سلطاني أصدره جلالة السلطان المعظم لإنشاء صندوق الطوارئ الوطني التابع

لوزارة المالية. ويخصص هذا الصندوق المستقل لمعالجة حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والمخاطر الأخرى التي قد تسبب أضراراً كبيرة للبنية الأساسية أو المرافق العامة.



وزارة الصحة- سلطنة عُمان
إجتماع الدورة السادسة والخمسون بعد المائة
المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية
جنيف، 3-11 فبراير 2025

سيدي الرئيس،

يسلط عمل المنظمة في مجال الطوارئ الصحية، وخاصة في مجال الاستعداد والاستجابة لأزمات الصحة العامة الضوء على التحديات العديدة التي تواجهها أغلب البلدان في تعبئة الموارد الكافية لمعالجة المخاطر المتصاعدة الموضحة في التقرير. وقد أثبتت الدراسات باستمرار الأهمية الحاسمة للتضامن في التخفيف من حدة وتأثير مثل هذه المخاطر. ويتطلب هذا خطاً واضحاً المعالم تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات كل جهة معنية. وتؤكد سلطنة عُمان على الحاجة إلى تكثيف الجهود الإقليمية لرصد وتنفيذ هذه الخطط، مع الاعتراف بأن معظم المخاطر عابرة للحدود ولا تقتصر على الحدود الجغرافية. وتعمل سلطنة عُمان كنموذج للتنسيق الفعال من خلال اللجنة الوطنية لإدارة الطوارئ، التي توحد ثماني قطاعات في إطار واحد لمعالجة حالات الطوارئ المتنوعة. وقد نجحت هذه اللجنة في تعزيز التضامن بين القطاعات، مما أدى إلى تحقيق وفرة مالية كبيرة كانت ضائعة في السابق بسبب الجهود المجزأة. ومن خلال توحيد الموارد والتركيز على هدف مشترك، ضمنت اللجنة أن يساهم كل قطاع بشكل فعال في مجال خبرته. وتؤكد التجربة الأخيرة التي مرت بها سلطنة عُمان خلال إعصار تيج على أهمية التعاون بين مختلف الجهات في الاستجابة للطوارئ. فقد عمل قطاع الاستجابة الطبية والصحة العامة على توحيد مواردها في خطة استجابة موحدة تشمل القطاع الصحي التابع للجهات العسكرية والمدنية. وقد أدى هذا النهج إلى تقليص العبء المالي على الدولة بشكل كبير مقارنة بالأعاصير المدارية السابقة. وتسلط التجربة الضوء على الدور المحوري للجهود المنسقة في تعزيز الكفاءة وتحقيق نتائج أكثر فعالية في الاستجابة للكوارث والاستعداد للصحة العامة.

وفي الختام، نكرر شكرنا الخالص لمنظمة الصحة العالمية، وخاصة مكتبها الإقليمي لشرق المتوسط، على الدعم الثابت للجهود الوطنية. ونحث المنظمة كذلك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجال الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة.

شكراً معالي الرئيس،